

في العمق

العرش والعشائر في الأردن
علاقة مهترزة تنبئ باشتباك دائم

قرب الأمير حمزة من القبائل يزيد من إزعاج السلطات



الحد من الاحتقان يعتمد على الحلول

وزعمت السلطات أن الأمير حمزة، الذي جرد من ولاية العهد في العام 2004، عمل على تسخير الإستهلاء العشائري لتولي العرش، على الرغم من نفي الأمير كل التهم المتعلقة بعمله على التحريض على أخيه غير الشقيق.

ويعرف الأمير حمزة بقربه الشديد من القبائل، وعمل على تنمية العلاقات معها على مر السنين. وفي مقطع فيديو تسرب من الإقامة الجبرية في أبريل الماضي، شدد الأمير على علاقته بالاردينين العاديين، مقلنا إياها بما وصفه بنظام حكم منعزل مصمم على إزفاء نفسه.

وقال حمزة حينها "حاولت أن أبقي على تواصل مع الناس على أمل أن يدركوا أن هناك أفرادا من هذه العائلة لا يزالون يحبون هذا البلد ويهتمون بهم وسيضعونهم فوق كل شيء آخر". ويرى المحلل السياسي لبيب قمحاوي أن الأمير حمزة اكتسب على مر السنين سمعة طيبة بالقوى الصادقة، مما جعله رمزاً للأمل في التغيير، خاصة بين أفراد القبائل الأصغر سناً. وتابع قمحاوي "ليست المسألة زيارة

حمزة لهذه القبائل. القضية هي كيف استقبلت هذه القبائل حمزة".

ولم توجه أي تهمة للأمير حيث قال الملك عبدالله الثاني إن الأسرة الهاشمية ستتعامل معه، لكن اسمه يظهر طوال لائحة الاتهام ضد باسم عوض الله رئيس الديوان الملكي السابق، والشريف حسن بن زيد ابن عم الملك. ويُزعم أنهما عملا على رسائل وسائل التواصل الاجتماعي التي كان الأمير ينشرها لإثارة السخط، وعرضاً أيضاً طلب المساعدة الأجنبية.

ويقول محمد المومني وزير الإعلام الأردني السابق إن الأمير حمزة حاول استغلال الأهم الاقتصادي، متهما إياه بـ"التنسيق الشرير" مع شركائه المزعومين.

وتابع المومني، الذي تجاهل التلميحات بأن الانكماش الاقتصادي أدى إلى تآكل الرابطة التاريخية بين الملك والقبائل، "إنها ليست محاولة لمحاولة مساعدة البلاد، بل محاولة لمحاولة زعزعة استقرارها".

ويعتبر المسؤول الأردني السابق أن العشائر قد تختلف مع بعض سياسات الحكومة، لكن "في نهاية المطاف، تقف إلى جانب الدولة والملك".

ويقول تقرير وكالة أسوشيتد برس إن "الأمل نادر في المناطق الريفية في الأردن وبلدات المحافظات التي تعد موطناً للقبائل البدوية الأصلية في المملكة، حيث كانت المتاجر والشوارع في وسط المدينة في مدينة الكرك مهجورة إلى حد كبير خلال زيارة

أخيرة". ويشكو السكان من الإهمال وغياب الوظائف في ظل وجود قوى عاملة شابة سريعة النمو. وتبقى حياة الكثير من الشباب الأردنيين معلقة لأنهم لا يستطيعون اتباع المسار التقليدي للعمل والزواج والأطفال.

ويقول المحلل قمحاوي "ليس الأمر أن الملك لا يريد أن يمنحهم (وظائف) الآن. ليس لديه المال. لا تملك الحكومة المال. البلد ليس لديه المال".

أثرت الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في الأردن على العلاقة التي تربط العرش بالعشائر في بلد تحاصره أزمات في محيطه الإقليمي، وزادته قضية "الفتنة" تازماً بعد انعكاسها بشكل مباشر على العلاقة التاريخية بين الملك والعشائر التي تعد صمام أمان أساسي في المملكة.

مع اعتقال أكثر من اثنتي عشرة شخصية ومسؤولين عشائريين بارزين، قبل إطلاق سراحهم جميعاً بعد ثلاثة أسابيع من اندلاع الأزمة.

ويعترض أعضاء المجالس العشائرية على طريقة اقتحام قوات الأمن للمنازل، قائلين إنها إهانة وإن دعوة مركز الشرطة المحلي كانت كافية. ولم يسمح لياسر المجالي وأعضاء آخرين من موظفي حمزة بالعودة إلى العمل، ولم يسمح أي شيء عن الأمير حمزة علانية بعد الإعلان عن حل الأزمة ضمن الأسرة الهاشمية.

وأعرب عاطف المجالي مثل غيره عن إحباطه من أصحاب القرار في الأردن، قائلًا إن زعماء العشائر يتم تجاهلهم رغم نفوذهم التقليدي.

وقال المجالي في تصريح لوكالة أسوشيتد برس، "صوتنا مرتفع، لكن لا أحد يسمعا. نحاول التحلي بالصبر، لكن للصبر حدود".

وتسببت الأزمة الاقتصادية في تآكل رابطة الولاء التاريخية بين الملك والعشائر، وهي حجر الأساس لحكم الأسرة الهاشمية التي احتفى الأردنيون بذكرى مرور مئة عام على تأسيس المملكة في الحادي عشر من أبريل الماضي.

ويرى مراقبون أن تلك الأزمة وتداعياتها قد تكون عاملاً أساسياً في مؤامرة مزعومة اتهم خلالها الأمير حمزة للفت الأنظار عن الغضب المتنامي بين العشائر.

وتقول وكالة أسوشيتد برس، في تقرير حول العلاقة التاريخية بين الملك والعشائر، إن "بعض المطلعين في الحكومة يخشون من أن الغضب الذي يتسلل تحت السطح يمكن أن يندلع في أي لحظة، وهو تحذير لا بد أن يثير قلق حلفاء المملكة الغربيين".

ولم يخف رئيس مجلس إدارة محافظ الكرك صايل المجالي مخاوفه من التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية على المواطنين في منطقتهم القبلية والتي تعتمد على السياحة.

وقال المجالي وهو عميد متقاعد من الجيش وينتمي إلى إحدى أبرز قبائل الكرك "أخشى مما سيحدث لاحقاً بسبب الوضع المعيشي المسايوي، وأن الناس لن يحملوه بعد الآن، وأن الناس سينفجرون".

حيث بلغ معدل البطالة 40 في المئة. وتابع "أخشى فقدان السيطرة على الأمور الأمنية" إذا لم يتم حل المشاكل.

عمان - انعكست القضية التي تعرف بـ"الفتنة" في الأردن وقبيلها تداعيات أزمة اقتصادية متشعبة على العلاقة التاريخية بين العائلة المالكة والعشائر المعروفة بدعمها غير المحدود للعرش والسلطات في بلد لا يزال يبحث عن حلول عاجلة لأكثر من أزمة على أكثر من صعيد.

ولا تبدو العلاقة التاريخية بين العرش والعشائر تسير في طريق التهدة على الرغم من محاولات السلطات لتطويق تداعيات الأزمة الأخيرة التي كان محورها الأمير حمزة بن الحسين ولي العهد الأسبق، ورئيس ديوان ملكي أسبق وأحد أفراد الأسرة المالكة.

صايل المجالي
أخشى مما سيحدث لاحقاً بسبب الوضع المعيشي المسايوي

ووضعت تلك الأزمة العلاقة بين الملك والعشائر على المحك، بعد ارتباط مباشر أو غير مباشر بين أبناء تلك العشائر بالأزمة الأخيرة، أو التذمر المتنامي بسبب الوضع الاقتصادي المتفاجم بفعل انتشار وباء كورونا وتضرر قطاعات اقتصادية واسعة في المملكة الأردنية الهاشمية.

وسعت السلطات الأردنية بعد الأزمة مع الأمير حمزة، الذي يتمتع بشعبية واسعة بين الأردنيين وخاصة بين العشائر، إلى تعيين لجنة من 92 عضواً لتقديم خطة للإصلاح السياسي بحلول أكتوبر المقبل.

ويرى مراقبون أن تلك الأزمة قد تبقى الباب مفتوحاً أمام اشتباك دائم بين السلطات الأردنية والعشائر في حال عدم تهدة الغضب ومنع اتساعه وإيجاد حلول لآزمات وملفات ساخنة في الأردن.

وبرز التملل العشائري من الخطوات التي اتخذتها السلطات الأردنية للحد من تداعيات الخلافات داخل الأسرة الملكية على لسان أكثر من زعيم قبيلة في المملكة.

وتجاهل عاطف المجالي زعيم قبيلة في الكرك لجنة الإصلاح السياسي التي يرأسها سمير زيد الرفاعي، معتبراً إياها جوفاء، وقال إن الدعوات إلى الإصلاح لم تسمع، مضيفاً أن القبائل لا تطالب بصفقة أفضل لنفسها فقط بل لجميع الأردنيين.

ولا تزال القبيلة مستاءة من اعتقال اثنين من كبار مساعدي الأمير حمزة وأحدهما ياسر المجالي، حيث أبقى الأمير قيد الإقامة الجبرية

اضطراب المرحلة الانتقالية
يعقد مهمة السلام في السودان

والتغيير، وكذلك التكون العسكري في إنجاز مطلوبات اتفاقية السلام وترجمتها على أرض الواقع، وهناك أيضاً لجنة مشتركة بين الجبهة الثورية وقوى الحرية والتغيير لمناقشة تشكيل المجلس التشريعي.

أولويات مبعثرة

يشهد السودان تطورات متسارعة ومتشعبة، ضمن أزمة الحكم، منذ أن عزلت قيادة الجيش عمر حسن البشير من الرئاسة في 11 من أبريل 2019، تحت وطأة احتجاجات شعبية بدأت أواخر 2018 تنديداً بتدريغ الأوضاع الاقتصادية. ويعاني السودان من أزمات متجددة في الخبز والطحين والوقود وغاز الطهي، نتيجة ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه في الأسواق الموازية إلى أرقام قياسية تستوجب حلولاً سريعة.

ومن هذا المنطلق يرى المحلل منتصر إبراهيم أن التباطؤ في تنفيذ اتفاق سلام جوبا يرجع إلى اضطراب أولويات العملية الانتقالية برمتها في البلاد، فالسودان يفتقر إلى إكمال عملية السلام برمتها نجد أن الأزمة الاقتصادية وسعي الحكومة الانتقالية إلى نقل الوضع الاقتصادي إلى مسار جديد تآكل الأولوية مما يؤثر على كل القضايا.

ويشير إلى أن تعقيدات الملف الاقتصادي لها تأثيراتها من حيث الأهمية على تنفيذ الترتيبات الأمنية، فهي تحتاج إلى إمكانيات مالية ضخمة، وهي تمثل إشكالات للحكومة مع الوضع الاقتصادي الراهن.

ويقول إبراهيم إن قضية الترتيبات الأمنية بكل تأكيد من أبرز القضايا التي تترجم المعطيات السابقة؛ فهي بقدر ما تحتاج إلى إكمال عملية السلام حتى تستمر كل الأطراف في ترتيبات المشهد العسكري كله في السودان، هي أيضاً مرهونة بفتح باب التفاوض حولها مع الطرف العسكري الأكثر قوة وتأثيراً على كثير من القضايا ممثلاً في الحركة الشعبية/شمال بقيادة الحلو.

ويربط المحلل السياسي حل ملف الترتيبات الأمنية بمسألة الإرادة السياسية حيث يشدد على أن تنفيذ كل بنود اتفاق السلام في حاجة إلى هذه الإرادة في ظل الأزمة السياسية التي تتفاقم كلما استمر التأخير في السير قدماً في تحقيق أهداف الانتقال على صعيد التحول الديمقراطي وتنفيذ اتفاق السلام.

في المقابل، ما زالت السلطة الانتقالية تتفاوض على المسائل الخلافية، وكان آخرها جلسة تفاوض بتاريخ 10 من يونيو الماضي، بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية بقيادة عبدالعزیز الحلو، رُفعت بغرض إجراء المزيد من التفاوض لحل المسائل الخلافية.

والتأخير في حل كل هذه الأزمات والقضايا التي ما زالت على طاولة النقاش والتطوير غير مبّرر، وبالتأكيد عدم التنفيذ بشكل عاجل ستعكس آثاره سلباً على الاستقرار والأمن خاصة في دارفور، كما يرسل رسائل كذلك، ربما تكون غير إيجابية، إلى الذين يتفاوضون في هذه الفترة في جوبا ممثلين في الحركة الشعبية بقيادة عبدالعزیز الحلو.

يثير التأخر في تحقيق بنود اتفاق جوبا للسلام الموقع بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة وترجمتها على أرض الواقع مخاوف داخلية وخارجية من التأثير سلباً في استقرار السودان، كما تسهم اضطرابات السلطة الانتقالية في معالجة المشكلات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى الوضع الأمني الهش في دارفور في عرقلة جهود تحقيق السلام.

الخرطوم - تعمل السلطة الانتقالية السودانية ببطء شديد في تنفيذ اتفاق السلام الذي يواجه عقبات تعرقل تحقيق بعض بنوده، رغم ما يزيد على 8 أشهر من توقيعها.

وانتقدت الأطراف الموقعة على الاتفاق من الحركات المسلحة هذا البطء، لاسيما بند الترتيبات الأمنية وهو الملف الأكثر حساسية وتعقيداً، والذي يتعلق بالحركات المسلحة وبمجهز في الجيش، والأسلحة التي تمتلكها الحركات، وكلاهما حدد الاتفاق طريقة للتعامل معها فالأسلحة تذهب إلى المخازن والجنود يدمجون في الجيش أو يتم تسريحهم.

وبحسب مراقبين، فإن التأخير في تنفيذ الترتيبات الأمنية قد يزيد من تفاقم أزمات البلاد لاسيما مع تعدد مهام الجيش في ظل وضع أمني هش.

مهمات متشعبة

في محاولة لتخفيف مساعي تنفيذ اتفاق السلام طرح رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك خلال الأيام الماضية مبادرة لمعالجة الأزمة الوطنية وتحقيق الانتقال الديمقراطي تضمنت 7 محاور وعلى رأسها إصلاح القطاع الأمني والعسكري، والاقتصاد، وتحقيق السلام.

وتشهد عدد من ولايات السودان اضطرابات أمنية، أغلبها يعود إلى الاقتتال القبلي الذي أدى بحياة المئات من القتلى والجرحى في ولايات دارفور وشرق البلاد.

وترجع الحكومة السودانية البطء في تنفيذ الترتيبات الأمنية إلى نقص التمويل، حيث قال وزير الدفاع ياسين إبراهيم ياسين في تصريحات سابقة إن البطء في تنفيذ الترتيبات الأمنية يعود للحاجة إلى التمويل من أجل مصروفات التدريب وميزانيات تجاه المنتسبين إلى القوات النظامية وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج لغير اللاتقنين للخدمة العسكرية.

لكن الحكومة ترى أنه تم تنفيذ بعض البنود في الترتيبات الأمنية، وعلى رأسها الشروع في تكوين القوات المشتركة لحفظ الأمن والسلام في دارفور، وأعلن مجلس السيادة السوداني أنه سينشر 20 ألف جندي في إقليم دارفور (غرب) من القوات الحكومية والحركات المسلحة دون تحديد موعد لذلك.

شخ الميزانية

حدد بند الترتيبات الأمنية 39 شهراً لعملية الدمج والتسريح لقوات الحركات المسلحة في الجيش، والمشاركة في القوات المشتركة في دارفور المكونة من الجيش والدعم السريع والشرطة والمخابرات العامة.

ولا توجد تقديرات رسمية لعدد قوات الحركات المسلحة في ولايات دارفور

والتغيير، وكذلك التكون العسكري في إنجاز مطلوبات اتفاقية السلام وترجمتها على أرض الواقع، وهناك أيضاً لجنة مشتركة بين الجبهة الثورية وقوى الحرية والتغيير لمناقشة تشكيل المجلس التشريعي.

يشهد السودان تطورات متسارعة ومتشعبة، ضمن أزمة الحكم، منذ أن عزلت قيادة الجيش عمر حسن البشير من الرئاسة في 11 من أبريل 2019، تحت وطأة احتجاجات شعبية بدأت أواخر 2018 تنديداً بتدريغ الأوضاع الاقتصادية. ويعاني السودان من أزمات متجددة في الخبز والطحين والوقود وغاز الطهي، نتيجة ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه في الأسواق الموازية إلى أرقام قياسية تستوجب حلولاً سريعة.

ومن هذا المنطلق يرى المحلل منتصر إبراهيم أن التباطؤ في تنفيذ اتفاق سلام جوبا يرجع إلى اضطراب أولويات العملية الانتقالية برمتها في البلاد، فالسودان يفتقر إلى إكمال عملية السلام برمتها نجد أن الأزمة الاقتصادية وسعي الحكومة الانتقالية إلى نقل الوضع الاقتصادي إلى مسار جديد تآكل الأولوية مما يؤثر على كل القضايا.

ويشير إلى أن تعقيدات الملف الاقتصادي لها تأثيراتها من حيث الأهمية على تنفيذ الترتيبات الأمنية، فهي تحتاج إلى إمكانيات مالية ضخمة، وهي تمثل إشكالات للحكومة مع الوضع الاقتصادي الراهن.

ويقول إبراهيم إن قضية الترتيبات الأمنية بكل تأكيد من أبرز القضايا التي تترجم المعطيات السابقة؛ فهي بقدر ما تحتاج إلى إكمال عملية السلام حتى تستمر كل الأطراف في ترتيبات المشهد العسكري كله في السودان، هي أيضاً مرهونة بفتح باب التفاوض حولها مع الطرف العسكري الأكثر قوة وتأثيراً على كثير من القضايا ممثلاً في الحركة الشعبية/شمال بقيادة الحلو.

ويربط المحلل السياسي حل ملف الترتيبات الأمنية بمسألة الإرادة السياسية حيث يشدد على أن تنفيذ كل بنود اتفاق السلام في حاجة إلى هذه الإرادة في ظل الأزمة السياسية التي تتفاقم كلما استمر التأخير في السير قدماً في تحقيق أهداف الانتقال على صعيد التحول الديمقراطي وتنفيذ اتفاق السلام.

في المقابل، ما زالت السلطة الانتقالية تتفاوض على المسائل الخلافية، وكان آخرها جلسة تفاوض بتاريخ 10 من يونيو الماضي، بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية بقيادة عبدالعزیز الحلو، رُفعت بغرض إجراء المزيد من التفاوض لحل المسائل الخلافية.

والتأخير في حل كل هذه الأزمات والقضايا التي ما زالت على طاولة النقاش والتطوير غير مبّرر، وبالتأكيد عدم التنفيذ بشكل عاجل ستعكس آثاره سلباً على الاستقرار والأمن خاصة في دارفور، كما يرسل رسائل كذلك، ربما تكون غير إيجابية، إلى الذين يتفاوضون في هذه الفترة في جوبا ممثلين في الحركة الشعبية بقيادة عبدالعزیز الحلو.

يثير التأخر في تحقيق بنود اتفاق جوبا للسلام الموقع بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة وترجمتها على أرض الواقع مخاوف داخلية وخارجية من التأثير سلباً في استقرار السودان، كما تسهم اضطرابات السلطة الانتقالية في معالجة المشكلات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى الوضع الأمني الهش في دارفور في عرقلة جهود تحقيق السلام.

وانتقدت الأطراف الموقعة على الاتفاق من الحركات المسلحة هذا البطء، لاسيما بند الترتيبات الأمنية وهو الملف الأكثر حساسية وتعقيداً، والذي يتعلق بالحركات المسلحة وبمجهز في الجيش، والأسلحة التي تمتلكها الحركات، وكلاهما حدد الاتفاق طريقة للتعامل معها فالأسلحة تذهب إلى المخازن والجنود يدمجون في الجيش أو يتم تسريحهم.

وبحسب مراقبين، فإن التأخير في تنفيذ الترتيبات الأمنية قد يزيد من تفاقم أزمات البلاد لاسيما مع تعدد مهام الجيش في ظل وضع أمني هش.

مهمات متشعبة

في محاولة لتخفيف مساعي تنفيذ اتفاق السلام طرح رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك خلال الأيام الماضية مبادرة لمعالجة الأزمة الوطنية وتحقيق الانتقال الديمقراطي تضمنت 7 محاور وعلى رأسها إصلاح القطاع الأمني والعسكري، والاقتصاد، وتحقيق السلام.



ترتيب الوضع الأمني أولوية

نعم للدولة